أوباما يفقد سحره السياسي في الشرق الأوسط

بقلم: فريدة جيتس*

الكل يتفق على الشرق الأوسط الآن. فكل واحد يتفق على أن السلام يبدو بعيداً عن أي وقت سبق وأن عملية السلام برمتها ربما تكون قد انهارت كلية. وذلك ان ادارة أوباما تقوي من شوكة الاشخاص الذين هم على خطأ في الوقت الذي تمضي فيه قدما مع جهودها الخرقاء من اجل احلال السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويمكن ان نرقب هذا المشهد الحزين.

لقد جاء رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى السلطة بتأييد شعبي ضئيل. وفي الحقيقة ففي شهر اذار الماضي صوت عدد اكبر من الاشخاص لصالح منافسه الرئيسي حزب كاديما بزعامة وزيرة الخارجية السابقة تسيبي ليفني المدافع بقوة عن حاجة إسرائيل إلى التوصل إلى مساومات او حلول وسط مؤلمة في سبيل الوصول إلى سلام مع الفلسطينيين.

وقد خلقت جهود الرئيس أوباما المضللة ذلك الاحساس بالقلق بين الإسرائيليين بأن واشنطن تضعف المعتدلين وتقوي شوكة المتشددين وتدفع احتمالات السلام إلى ان تصبح بعيدة المنال.

ويتمتع نتنياهو بطفرة في الشعبية في الداخل في الوقت الذي يبحث فيه الإسرائيليون عن زعيم قوي يتصدى للتحركات المشوشة من قبل واشنطن، ويقترن ذلك بتهديد يلوح في الافق من ايران التي تواصل تسليح منظمات مثل حزب الله.

على الجانب الفلسطيني، اثبتت تصرفات واشنطن انها ليست سوى تصرفات ضارة. فقد باتت السلطة الفلسطينية في ظل حكم محمود عباس مشلولة وذلك نتيجة مباشرة لتصرفات أوباما. فمطالب أوباما بصوت عالٍ لإسرائيل شددت كثيرا المواقف الفلسطينية. وخلقت مطالب لم يعرضها اي من الفلسطينيين منذ انطلاق المفاوضات. وفي الوقت الذي كانت السلطة الفلسطينية تريد فيه من المسؤولين الاميركيين الضغط على إسرائيل من اجل التفاوض، يرفض عباس حاليا بشكل واضح التحدث إلى إسرائيل إلا اذا تنازلت، قبل الجلوس للتباحث، عن مطالب يعلم عباس تماما انه يمكن ان تؤدي إلى انهيار حكومة نتنياهو، ويهدد عباس حاليا بالاستقالة.

ويدرك عباس ان نتنياهو لا يستطيع بشكل واضح ان يعلن ان إسرائيل سوف تمنع اليهود من البناء في القدس. غير ان أوباما هو الذي دفع بهذا الطلب. ويعلن نتنياهو انه يريد التفاوض، لكن عباس يرفض، بل ان الطرفين لا يتحدثان إلى بعضهما بعضا.

اما حماس، الخصم اللدود، لعباس وحركته فتح، فتعلن أنه يجب على فتح ان تعترف بأن المفاوضات قد فشلت وان نهجها، الذي ينظر إليه كثيرون في العالم على انه ارهاب، هو السبيل. في غضون ذلك، ترفض البلدان العربية بشكل قاطع طلب أوباما أن تبدي اشارات تصالحية ضئيلة حيال إسرائيل.

وفي محاولة للخروج من المأزق، امتدحت واشنطن خطوات نتنياهو بشأن تحجيم النمو الاستيطاني. فغضب العرب غضبا شديدا على تأييد الولايات المتحدة ذلك. اي ان الكل غاضب ومحبط من الاميركيين.

لقد فقد أوباما سحره السياسي وجاذبيته في الشرق الأوسط. ولم يعد احد يستمع له ولا احد يثق فيه. وكشف استطلاع رأي عن ان٧٠٪ من الفلسطينيين لديهم آراء سلبية بشأن الرئيس الاميركي، ووضعه في إسرائيل ليس احسن حالا.

ومن غير الطبيعي ان يحدث ذلك على الرغم من ان غالبية الإسرائيليين والفلسطينيين يعرضون تأييدا قويا للحل القائم على دولتين. فقد اظهر استطلاع رأي لمؤشر الحرب والسلام ان ٧٥٪ (نسبة قياسية) من الإسرائيليين يؤيدون المفاوضات، لكن ٦٨٪ من الإسرائيليين يذكرون ايضا ان أوباما من غير المحتمل له ان يحافظ على مصالح إسرائيل في المدى البعيد.

فغالبية الإسرائيليين تؤيد قيام دولة فلسطينية. غير ان أوباما يبدو مصمما على تسليط الضوء على اكثر المناطق خلافا من الناحية العاطفية وهو ما يعقد الوضع.

وقد جاء احدث خلاف علني بعدما وافقت إسرائيل على بناء مئات المستوطنات في مستوطنة جيلو في القدس. والقرار الإسرائيلي غير مساعد.

كما ان رد فعل البيت الابيض كان اكثر ضررا. فالبيت الابيض يصر على مساواة البناء في القدس الشرقية بمستوطنات الضفة الغربية. وهذا سوء قراءة للواقع.

فالإسرائيليون عازمون على التخلي عن الضفة الغربية، غير انهم ينظرون للقدس ككل على انها عاصمتهم. ويمكن للقدس الشرقية ان تكون في النهاية على طاولة التفاوض. غير ان ردود فعل أوباما تقنع الإسرائيليين انه لا يمكنهم الوثوق فيه. وفي بلد ديمقراطي فإن الرأي العام يمكن ان يبرم او يقوض اتفاقا.

اذا لم يكن الإسرائيليون يعتقدون انه بإمكانهم الوثوق في واشنطن، فإنهم سوف يتخندقون ويعملون كل ما يستطيعون عمله لحماية انفسهم. وسوف يرفضون تحمل المخاطر من اجل السلام ودعم المتشددين. واذا لم يعتقد الفلسطينيون ان واشنطن سوف تحمي إسرائيل، فإنهم سوف يتحولون إلى وجهة النظر، التي لا تزال تعتنقها حماس وايران، بأنه يجب تدمير إسرائيل.

عن «أم.سي.تي»

* كاتبة مختصة بالشؤون الدولية في صحيفة (ميامي هيرالد).

ألا يفوّت الفلسطينيون فرصةً مهمّة؟

بقلم: باتريك سيل*

رفض الفلسطينيون خوض مفاوضات السلام على أساس ما أعلنه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في ٢٥ تشرين الثاني الماضي بشأن التجميد الجزئي لبناء المستوطنات الإسرائيلية مدة عشرة أشهر على الأراضي الفلسطينية المحتلة. فهم يريدون أن يتمّ تجميد الاستيطان بالكامل.

إنه الموقف الذي أعلنه رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وكبير المفاوضين صائب عريقات، على أمل ألا يكونا قد قالا بذلك كلمتهما الأخيرة.

وعلّق عريقات غداة بيان نتنياهو قائلاً: «لن يتمّ إجراء مفاوضات جديدة بالثقة ولن يتمّ التوصل إلى عملية سلام معقولة ما لم يتمّ تجميد الاستيطان. فالمستوطنات ليست غير شرعية فحسب بحسب القانون الدولي، بل تفرض الخطر الأكبر على حلّ الدولتين وتتعارض مع صيغة «الأرض مقابل السلام» التي بُنيت على أساسها عملية السلام في الشرق الأوسط. كما لا يمكن قيام دولة فلسطينية قابلة للعيش من دون أن تكون القدس الشرقية عاصمة لها».

هل يُعتبر هذا الموقف تكتيكاً ناجعاً في هذه المرحلة بالذات في الشؤون الدولية؟ ويجب طرح السؤال من المنظار الآتي: ألا يفوّت الفلسطينيون فرصةً مهمّة إذا رفضوا إجراء محادثات على أساس التجميد الجزئي للاستيطان الذي أعلن عنه نتنياهو؟

في حال أبقى الفلسطينيون على موقفهم، لا شك في أنه سيتمّ لومهم على الحؤول دون استئناف محادثات الوضع النهائي. كما أنهم يخاطرون بخسارة النية الحسنة الأميركية والدولية القيّمة. ففي غضون عشرة أشهر، ستعمد إسرائيل إلى استئناف عملية بناء المستوطنات بشكل كامل بحجة أنه ليس لديها شريك للسلام.

في هذه الحالة، من الأفضل أن يدعو الفلسطينيون نتنياهو إلى تنفيذ ما وعد به وأن يعربوا عن استعدادهم للدخول في مفاوضات كما تحثّهم إدارة أوباما على فعله.

طبعاً، إن التجميد الجزئي الذي أعلن عنه نتنياهو هو مجرّد تعليق موقت لبناء المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية، غير أنه سيتمّ استكمال بناء حوالى ٣ آلاف وحدة سكنية تمّ الانتهاء من إنشاء أساساتها. ولا يشمل التجميد المباني العامة الموجودة ضمن المستوطنات الحالية كالمدارس والمعابد، فضلاً عن جدار الفصل والهيكليات الأمنية الأخرى. كما أنه لا يشمل القدس الشرقية العربية علماً أن بناء المستوطنات فيها يسير بوتيرة سريعة للغاية.

ولا يسع أي مراقب موضوعي إلا اعتبار التجميد الجزئي الذي أعلن عنه نتنياهو مجرّد خدعة. فالأمر ينمّ عن سوء نية. بل هو يهدف إلى تقليص الضغوط الأميركية على حكومته وعدم المساس بائتلافه الحاكم ويبدو أنه نجح في الحالتين، أقلّه في الوقت الحالي.

لقد رحّبت الولايات المتحدة بقرار نتنياهو معتبرة أنه خطوة في الاتجاه الصحيح، فيما لم ينسحب أي حزب ينتمي إلى اليمين المتشدد من حكومته على رغم مواجهة موجات اعتراض من المستوطنين المتشددين.

غير أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحدّ. ربما تراجع الرئيس الأميركي باراك أوباما عن دعوته الأولية لتجميد الاستيطان بالكامل، وربما ارتكب بعض الأخطاء التكتيكية أو صرف انتباهه عن النزاع في الشرق الأوسط لانشغاله بمسائل أخرى ضاغطة على غرار الإصلاح الصحي وأفغانستان، ناهيك عن البطالة في الولايات المتحدة والأزمة المالية العالمية. لكن الجدير بالذكر أنه لا يزال ملتزماً بالكامل بحلّ الدولتين.

وقد تولّت وزيرة الخارجية الأميركية مهمّة التعبير عن الموقف الأميركي في اليوم نفسه الذي صدر فيه تصريح نتنياهو، وأعاد المبعوث الخاص لأوباما جورج ميتشيل تكرار هذا الموقف حرفياً خلال لقائه الصحافيين في وقت لاحق من ذلك اليوم. في ما يلي الجملة الأساسية الواردة في بيان وزيرة الخارجية:

«نؤمن أنه يمكن للطرفين من خلال التفاوض بنوايا حسنة أن يتوصلا إلى اتفاق يضع حدّاً للنزاع ويوفّق ما بين الهدف الفلسطيني القاضي بالتوصل إلى دولة مستقلة وقابلة للعيش ضمن حدود عام ١٩٦٧ مع تقديم مقايضات متفق عليها وبين هدف إسرائيل القاضي بقيام دولة يهودية لها حدود آمنة ومعترف بها وتعكس التطوّرات ذات الصلة وتلبي مطالب الأمن الإسرائيلي».

وتابعت بالقول: «اسمحوا لي أن أتوجه بالكلام إلى شعوب المنطقة كافة والعالم: لن نتخلى عن التزامنا بالتوصل إلى حلّ يقضي بقيام دولتين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن».

واللافت هو أن هذا التصريح المهمّ يأتي على ذكر حدود عام ١٩٦٧، وقد عبّر ميتشل بدوره عن موقف أميركا حول القدس بالقول: «لم تتأثّر ولم تتغيّر سياسة الولايات المتحدة. فكما أعلنت كل إدارة سابقة تناولت هذه المسألة، يجب أن يقوم الطرفان بإيجاد حلّ لوضع القدس والمسائل الأخرى المتعلقة بالوضعية الدائمة من خلال المفاوضات». وأضاف: «لا توافق الولايات المتحدة على بعض الخطوات التي قامت بها إسرائيل في القدس والتي استهدفت الفلسطينيين في ميادين معيّنة مثل السكن بما في ذلك الاستمرار في طرد الفلسطينيين من منازلهم وهدمها».

يجب أن يشعر الفلسطينيون بالاطمئنان جرّاء تصريحات مماثلة. وينبغي أن يولوا كلمات ميتشيل القائلة بأن هدف أميركا يكمن في إعادة إطلاق المفاوضات حول مسائل الوضع النهائي في أسرع وقت ممكن وذلك بدءاً بحل مسألة الحدود انتباهاً.

وأوضح ميتشيل أن الولايات المتحدة تنوي التوصل إلى مفاوضات متعددة المسارات مثل إجراء محادثات مباشرة على مستوى عال بين الطرفين ومحادثات متوازية مع الولايات المتحدة حول مسائل أساسية ومحادثات مباشرة على مستوى أدنى للبحث في التفاصيل.

لكن يجب أن يتحرّك الفلسطينيون. يترتب عليهم أن يستفيدوا قدر الإمكان من وجود أوباما في السلطة لا سيما أنه بمثابة ظاهرة استثنائية في السياسة الأميركية من غير المرجح أن تتكرّر قريباً. كما ينبغي أن يتمسكوا جيّداً بالمبادرة الأميركية. في الوقت نفسه، يجب أن يسعوا للحصول على دعم فاعل من العالم العربي من أجل المفاوضات. ويجب تذكير الإسرائيليين يومياً بالفوائد الهائلة التي قد تتدفّق عليهم بفضل تطبيق مبادرة السلام العربية التي تشمل التطبيع مع ٢٢ دولة عربية.

يبدو أن ثمة إمكانية لخرق جدار الأزمة على صعيد العلاقات الإسرائيلية ـ الفلسطينية. فقد تطرّق وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك إلى الحاجة «لبلوغ عملية تؤدي إلى قيام دولتين للشعبين وتضع حدّاً للنزاع وترسي دولة فلسطينية من دون أن تمسّ بمصالحنا». وتدل تصريحات مماثلة على وجود توجّه جديد داخل الحكومة الإسرائيلية وإدراك بأن اوباما يعني ما يقوله.

في هذا الوقت، قد يتمّ إطلاق سراح أحد قادة حركة «فتح» مروان البرغوثي قريباً في إطار صفقة تبادل للأسرى. ومن المتوقع أن يعزز الإفراج عنه القيادة الفلسطينية. وقد عرض رئيس الوزراء في الحكومة الفلسطينية المقالة إسماعيل هنية التخلي عن منصبه لمصلحة المصالحة بين الفلسطينيين. كما ليّنت حركة «حماس» موقفها ويبدو أنها مستعدة لقبول حلّ دائم ضمن حدود العام ١٩٦٧.

على رغم أن محمود عباس يواجه تحدّي بعض الأعداء له من كل حدب وصوب بما في ذلك من داخل حركته، فيجب أن يتغلّب على إحباطه الواضح وأن يتحرّك. كما ينبغي أن يعلن أنه مستعد لبدء المفاوضات مع إسرائيل مباشرة في ظلّ رعاية أميركية فاعلة.

عن «الحياة» اللندنية

* كاتب بريطاني متخصص في قضايا الشرق الأوسط.

حظر المآذن: "الكاثو-علمانية"

بقلم: صبحي حديدي*

التصويت على حظر بناء المزيد من المآذن جرى في سويسرا، ولكنّ السجالات والأصداء انتقلت سريعاً إلى معظم أرجاء أوروبا، وهي أرض الكون المسيحي كما يتوجّب القول تحرّياً لدقّة أكبر، ما دمنا في المصطلح الديني، وفي مدلولاته. وهكذا، في فرنسا على سبيل المثال، قال استطلاع متعجّل أجرته مؤسسة (إيفوب) إنّ ٤٦٪ من الفرنسيين يؤيدون حظر المآذن، وقبلت بها نسبة ٤٠٪، ورفضت نسبة ١٤٪ الإفصاح عن الرأي. لكنّ المغزى الاهمّ للاستطلاع كان التالي: نسبة ١٩٪ فقط هي المؤيدة لبناء المساجد، وهي النسبة الأضعف منذ ثلاثة عقود، بل هي أضعف حتى من نسبة ما بعد تفجيرات ٢٠٠١/٩/١١، إذْ بلغت ٢٢٪، وهي اليوم ١٤٪.

كذلك وجدنا وزيرة سابقة تنتمي إلى اليمين المسيحي، كريستين بوتان، تقول إنّ «المئذنة ترمز إلى الديانة الإسلامية، ونحن لسنا في دار الإسلام»، متجاهلة تماماً أنّ الأمر ليس تناظراً بين الإسلام والمسيحية، بل يخصّ واحداً من حقوق الإنسان الجوهرية، أي حقّ المعتقد وممارسته والتعبير عنه بالوسائل التي يكفلها القانون. فماذا يمكن أن تقول، وسواها، لو أنّ استفتاء معاكساً جرى في القاهرة أو بغداد أو دمشق أو الرباط، وهي عواصم مسلمة بامتياز، فأفضت نتيجته (بنسبة ٥٧٫٥ ٪، كما في المثال السويسري) إلى حظر تزويد الكنائس بالأجراس، وحظر قرعها أيام الآحاد والمناسبات الدينية؟ ألا يشكل استفتاء كهذا اعتداءً على حرّية المعتقد المسيحي، في ديار الإسلام؟ وهل ستقول ردود الأفعال في الغرب إنّ الاستفتاء خطوة ديمقراطية مشروعة، يتفق المرء معها أو يختلف؛ أم ستعتبره ممارسة أصولية متشددة، منتظَرة تماماً من ديانة تعسفية لا تحترم عقائد الآخرين؟

والحال أنّ النسبة العالية للـ«نعم» السويسرية فاجأت مختلف النُخب هناك، على مستوى الساسة والمعلّقين ورجال الدين، دون أن ينسى المرء رجال المال والأعمال والمصارف الذين أخذتهم خشية من أن يلجأ الأثرياء العرب والمسلمون إلى سحب ودائعهم الخرافية كخطوة ثأرية. والمفاجأة تلك، مثل مفاجأة الاستطلاع الفرنسي، نجمت ببساطة عن ذلك الشرخ المتزايد في النظر إلى الإسلام، بين تفكير النخبة ورأي الشارع العريض، أو بالأحرى بين ما اقترفته بعض تلك النُخب ذاتها في شحن الرأي العام الشعبي، والشعبوي، وتبدو اليوم مندهشة من طبيعته ونطاقاته. كانوا على ثقة من أنّ الـ«لا» هي النتيجة المرجحة منطقياً، وتناسوا أنهم كانوا طيلة السنوات الأخيرة يزرعون مشاعر الـ«نعم» في النفوس، وهم اليوم أمام الحصاد... المنطقي، بدوره.

هذه ديار مسيحية لا ريب، ومن المفهوم أن يشعر المسيحيّ المتديّن البسيط ـ التقليدي أو العصري، سواء بسواء في الواقع ـ بأخطار تتهدد ديانته، من ديانة لا يكفّ أهل النخبة، في المذياع والتلفاز والصحيفة والكتاب، عن وصفها بالمتشددة والمتطرفة والمنغلقة، فضلاً عن كونها صانعة الإرهاب. بيد أنّ هذه أيضاً، ولا ريب، بلاد ديمقراطية تعددية، وموطن أكثر من شرعة كونية لتعزيز حقوق الرأي والتعبير والمعتقد، بالإضافة إلى ما اشتهرت به من حياد في الحرب كما في السلام. هل ثمة تناقض موروث ومتأصل ومستعصٍ، إذاً؟ وكيف، ومن أين ينبثق؟ وإذا كان طراز الديمقراطية السويسري، أي الاعتماد الدائم على استفتاء الشعب، قد أماط اللثام عن حقائق ذلك التناقض، فكيف يمكن أن تتكشف حقائق مماثلة في طراز آخر من الديمقراطية، في فرنسا مثلاً؟

الأكاديمي الفرنسي جان ـ بول ولايم، الاختصاصي في علم اجتماع الأديان، يرى أن المجتمع الفرنسي تَعَلْمَن، لكنه لم يتجرّد البتة من تديّنه، و«بقي المخيال الوطني ضارب الجذور في المسيحية»، بدليل ذلك الملصق الذي اختاره فرنسوا ميتيران، الرئيس الاشتراكي الوحيد في الجمهورية الخامسة، أثناء حملته الانتخابية: صورته واقفاً أمام كنيسة عتيقة، في عمق الريف الفرنسي. ولهذا فإنّ المئذنة، في رأي ولايم، «تخدش المشهد الثقافي»، لتفرض تعددية دينية لا تبدو يسيرة القبول. والفرنسيون، مثل الأوروبيين، لديهم ردّ فعل سيادي، وضِيق من العولمة الاقتصادية والثقافية والدينية. وتطرح عليه صحيفة «فيغارو» الفرنسية ـ اليمينية، للتذكير المفيد ـ السؤال التالي: البعض يرى في المئذنة رمزاً سياسياً ـ دينياً، وعلامة اجتياح، فيجيب: «إنّ الصروح الدينية هي صيغة تعبير عن تحدّيات حيازة السلطة، إذْ كان الكاثوليك في القرن التاسع عشر مخوّلين ببناء الكنائس في الشوارع الرئيسة، وتُرك للبروتستانت أن يبنوا معابدهم في الشوارع الخلفية والجانبية فقط».

وبالفعل، ألم تعتبر المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل أنّ من الممكن بناء المآذن، شرط أن لا ترتفع أعلى من برج الكنيسة، حيث يُقرع الجرس؟ أليس في جوهر هذه المواقف ما يطلق عليه ولايم، دون تردّد، تسمية «الكاثو ـ علمانية»، نسبة إلى تَكَثْلُك أو كَثْلَكة الحياة اليومية التي تبدو علمانية في المظهر، ولكنها في الباطن تواصل تديّنها القديم، بدليل التقويم المسيحي، والأعياد الدينية، وعادات المأكل والمشرب؟ أليست جميع الأديان التوحيدية مشتركة في صفة الأداء الشعائري للعبادات والمناسك، وبالتالي من غير الممكن بلوغ تعددية دينية فعلية، وتعايش مشترك صادق، دون احتمال الجميع للجميع؟.

بيد أنّ السجال الراهن الذي أطلقه الاستفتاء السويسري حول حظر بناء المآذن، ليس سوى تتمة هذه الأيام من سجال الحروب الثقافية وصدام الحضارات، الذي اندلع على يد صمويل هنتنغتون، واستقرّ وتنامى كالفطر حتى بعد رحيله، رغم مراجعة الكثير من آرائه، وبطلان خلاصاتها. ونتذكر أنّ روسيا بوريس يلتسين، التي كانت مدججة بالفودكا السامّة والسلاح النووي والمافيات الوحشية والفقر الرهيب، بدت في نظر هنتنغتون أقلّ خطورة بكثير من الإسلام المعاصر، لا كدين وديانة وشعائر، بل كثقافة مرشحة أكثر من سواها لتدشين صراع الحضارات. لماذا انفرد الاسلام، وما الذي ميّزه عن سواه من الحضارات الستّ الأخرى (الصينية، اليابانية، الهندية، الغربية، الأميركية اللاتينية، والإفريقية) التي ستتصادم وتتصارع في قادم العقود؟ باختصار، أجاب هنتنغتون، لأنّ «الإسلام حضارة مختلفة عن سواها، وأهلها على قناعة تامة بتفوّق ثقافتهم على سواها، ولأنهم مهووسون بفكرة تدنّي قوّة أبناء هذه الحضارة عن سواهم». سواها، سواهم، وسوانا... نحن (أبناء الغرب) بطبيعة الحال.

ليس مدهشاً، إذاً، أن يعود التفكير الغربي إلى أطروحات هنتنغتون كلّما ثارت خصومة بين الإسلام والغرب، أو بالأصحّ بين المؤسسات التي تحسن إدارة هذه المعارك وتتقن فنون تأجيجها، في الغرب كما في الشرق، وفي المسجد كما في الكنيسة. كانت أطروحة هنتنغتون قد نهضت على القول بأنّ الثقافة والهويات الثقافية هي التي تصنع اليوم أنساق التجانس والتنافر، والتصالح والتنازع، والسلام والحرب، في عالم ما بعد الحرب الباردة. وثمة، هنا، خمسة تشخيصات للأنماط القادمة من حروب البشر:

ـ السياسة الدولية، وللمرّة الأولى في التاريخ، باتت متعددة الأقطاب ومتعددة الحضارات في آن معاً. فالحداثة لم تعد سمة مقتصرة على الغرب، والتحديث لم يعد قرين «التغريب» أو «الغَرْبَنة»، وبالتالي توقف عن إنتاج حضارة كونية ذات معنى.

ـ هنالك انتقال لتوازنات القوّة بين الحضارات: الغرب يضمحل تأثيره، والحضارات الآسيوية تتوسع في جانب اقتصادياتها بصفة خاصة، ولكن في جبروتها العسكري والسياسي أيضاً، والإسلام ينفجر ديموغرافياً ويترك عواقب تهدد استقرار البلدان المسلمة وجيرانها أيضاً. باختصار، الحضارات غير الغربية تعيد التشديد على قيم ثقافاتها، والحضارة الغربية تتلكأ أو تتباطأ.

ـ لا مناص من أن يفضي هذا التشخيص الأخير إلى النبوءة، واحتمالات انبثاق نظام عالمي جديد (نعم: نظام عالمي جديد، غير ذاك الذي انتظرناه بعد حرب الخليج الثانية!) قائم على أسس حضارية. وأما معادلته المركزية فهي التالية: المجتمعات التي تشترك في الخصائص الثقافية تتعاون مع بعضها البعض، والبلدان هذه تتمحور حول البلد أو المركز الذي يمثّل قلب الحضارة ورمزها، وفي غمرة ذلك كله سوف تبوء بالفشل جميع الجهود لرأب الصدع بين الحضارات وتقريب الخصائص الثقافية المبعثرة.

ـ لا مناص، أيضاً وبالتوازي، من تكاثر الديناميات التي تحتّم اصطدام الكونية الثقافية الغربية (بوصفها المركز الأفضل لرأب الصدع بين الحضارات) مع الكونيات الثقافية لحضارات أخرى، في طليعتها الإسلام بطبيعة الحال. أكثر من هذا، سوف ينفرد الإسلام بإطلاق تلك الصراعات الداخلية الدامية، أي تلك التي لن تدور بين ثقافة إسلامية وأخرى غربية أو صينية أو أميركية ـ لاتينية مثلاً، بل بين الإسلام وحده من جهة، والثقافات «اللا ـ إسلامية» أياً كانت، من جهة ثانية.

ـ التشخيص الخامس هو بيت القصيد، لأنه في الواقع لائحة نصائح سردها هنتنغتون ليس فقط من أجل أن لا ينهزم الغرب في معركة الحضارات الطاحنة (وهذه يفهمها المرء، فالرجل أميركي، غربي، ابن التراث اليهودي ـ المسيحي كما يتقابل مع تراثات أخرى إسلامية أو صينية أو هندية)؛ ولكن أيضاً من أجل أن... يهزم سواه (وهذه يصعب فهمها، في ظلّ دعوة هنتنغتون إلى مركز ثقافي كوني يتسع لجميع الحضارات وجميع أبناء البشر). والمثير هنا أن نجاة الغرب بأسره تعتمد على مدى نجاح الولايات المتحدة في تأكيد هويتها الغربية من جانب أوّل، ونجاحها في جعل الغربيين يقتنعون بأن هويتهم الحضارية فريدة Unique وليست كونية Universal من جانب ثانٍ، قبل الانتقال إلى الخطوة اللاحقة الطبيعية: التحالف الأميركي ـ الغربي لمواجهة الحضارات الأخرى.

ومن نافل القول إن تشخيصات هنتنغتون تلك محقت عدداً من النظريات التي سادت ذات يوم وراجت، ونهضت على هذه الصيغة أو تلك من فكرة العوالم المتقابلة: الغرب أمام الشرق، الشمال أمام الجنوب، الأغنياء أمام الفقراء، العالم المصنّع أمام العالم ما قبل الصناعي، الدول المتقدمة أمام الدول النامية، المركز أمام الأطراف، وأخيراً «دار الحرب» أمام «دار السلام». أيضاً، هي تشخيصات نسفت نظرية انقسام العالم إلى «مناطق سلام» و«مناطق اضطرام» (زبغنيو بريجنسكي)، ونظرية الجحيم في قلب الفردوس المفقود (دانييل باتريك موينيهان)، ونظرية سيناريو الكابوس الروسي ـ الأوكرايني (جون ميرشايمر)؛ وكانت، أصلاً، قد نسفت نظرية انتهاء التاريخ (فرنسيس فوكوياما)...

فإذا كان الإسلام، مثل اليهودية والمسيحية، نتاج المشرق وعقيدة مئات الملايين في مشارق الأرض ومغاربها؛ فإنّ الفاشية نتاج أوروبي صرف، انفلت من عقاله الفكري والفلسفي ذات يوم، فامتدّت عواقبه الكارثية إلى مشارق الأرض ومغاربها. ألم يكن كافياً أن يستعير الغرب مصطلح «الأصولية» من التراث الديني والفقهي اليهودي ـ المسيحي الغربيّ، لكي يصبح مقتصراً على تشدّد المسلمين وحدهم، والإسلام حصراً؟ ألا يقول سياسي يهودي مثل دانييل كوهن ـ بنديت، أحد أبرز زعماء الخضر في ألمانيا وفرنسا، إنّ على سويسرا إعادة التصويت، وإنّ النقاش الفرنسي حول هوية وطنية خالصة هو مدخل إلى الفاشية؟ وفي المقابل الجدلي، ألا يقول التصويت السويسري إنّ قِيَم الحقّ والحرّية والتعدد والاختلاف أمر؛ وبناء مئذنة أخرى في زيورخ ـ واستطراداً: في باريس وبرلين وبروكسيل... ـ أمر آخر مختلف، كلّ الاختلاف؟

* كاتب وباحث سوري يقيم في باريس.